

HEAD OFFICE
SANA'Aالمركز الرئيسي
صنعاء

Sana'a: -----

قطاع الرقابة على البنوك
الإدارة العامة للرقابة على البنوك
إدارة المراكز المالية

2011 / 4/7 م

NO:

منشور دوري رقم (1) لسنة 2011م
موجه إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية
الأخ المدير العام/المدير الإقليمي
المحترم

بنك

بعد التحية:

الموضوع : متطلبات اضافية من المراجعين الخارجيين

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه والحاقا للمنشور الدوري رقم(5) لسنة 1997م وكذا المنشور الدوري رقم (3) لسنة 2009م ووفقا لقانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م .
ونظرا لأهمية وسلامة الأوضاع المالية والإدارية لهذه البنوك فإنعكس أهمية دور المراجع الخارجي بشكل أساسي في تسهيل قيام أجهزة السلطة الرقابية بدورها في رقابة المخاطر بناء على أساسيات مراجعة بصورة علمية تتسم بالشفافية والوضوح وتستند على المعايير والأدلة الدولية المعتمدة كما يعتبر دور المراجع الخارجي من الركائز الأساسية لتقوية وتعزيز الضبط المؤسسي لما يقوم به من دور هام في تفعيل ادارة المخاطر وحماية اموال المودعين والمستثمرين والمتعاملين مع البنوك.
وفي اطار سعي البنك المركزي للحفاظ على استقرار وسلامة الاوضاع المالية للبنوك ولتعزيز الأدور الحيوي للمراجعين الخارجيين ولتأكيد صدقة ومصادقية البيانات المالية ولتعميق الثقة في القطاع المصرفي يجب على المراجعين الخارجيين للبنوك بالإضافة الى اعمال المراجعة المعتادة التي يقومون بها موافاة البنك المركزي بالآتي:.

أولاً التقارير الإضافية الخاصة:-

1- على المراجع الخارجي موافاة البنك المركزي بكتاب الملاحظات سواء تم الرد عليه من قبل ادارة البنك ام لم يرد.

HEAD OFFICE
SANA'Aالمركز الرئيسي
صنعاء

Sana'a: -----

قطاع الرقابة على البنوك
الإدارة العامة للرقابة على البنوك
إدارة المراكز المالية

2011 / 4 / 7م

NO:

- 2- تقرير بالمخالفات والنجاوزات للقوانين والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي ومدى تقيد البنك بالقواعد والأسس المحاسبية المعتمدة وتعليمات البنك المركزي وبشكل اساسي فيما يتعلق بما يلي:-
- أ- التركزات الائتمانية ومدى التزام البنك بالحدود القصوى لمخاطر التسهيلات الائتمانية.
- ب- التعامل مع الأطراف ذات العلاقة (اعضاء مجلس الادارة والمؤسسات ذات العلاقة بهم- كبار المساهمين- الوحدات التابعة للبنك. ومدى التزام البنك بالحدود القصوى.
- ج- التعرض لمخاطر النقد الأجنبي.
- د- مدى صحة احتساب البنك لنسبة كفاية راس المال ونسبة السيولة وفقا للتعليمات.
- 3- تقرير خاص حول تصنيف الديون مع ضرورة ابداء الرأي وبوضوح بشأن كفاية او عدم كفاية مخصصات الديون المصنفة مع تقدير المخصصات الواجب تكوينها في حال تطلب الامر ذلك علما انه في حال عدم ابداء رأي صريح بهذا المعنى فانه يستنتج منه بأن المخصصات المكونة من قبل البنك كافية براى المراجع الخارجي وفقا لتعليمات البنك المركزي في هذا الجانب.
- 4- تقرير حول مدى تقيد البنك بأنظمة الرقابة الداخلية ورأي المراجع الخارجي وتوصيته ووجهة نظر الادارة حول نقاط الضعف.
- وعلى المراجع الخارجي ان يعبر أهمية خاصة إلى مدى تقيد البنك بإجراءات الرقابة الداخلية المطلوبة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
- التنظيم الاداري وفصل المسؤوليات والصلاحيات.
 - تنظيم ملفات القروض والتسهيلات.
 - اعمال إدارة المراجعة الداخلية.
 - كشوفات مطابقة حسابات البنوك المرسله 0
 - حسابات الإيرادات والمصروفات.
 - الحسابات النظامية (الالتزامات العرضية – بنود خارج الميزانية).
- 5 - تقرير حول مدى تقيد البنك بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- 6- تقرير عن العمليات المالية المصرفية بالوسائل الالكترونية (عدد الأصرافات الآلية وتقاط البيع) وما هي المشاكل التي تواجه تلك العمليات إن وجدت.

HEAD OFFICE
SANA'Aالمركز الرئيسي
صنعاء

Sana'a: -----

قطاع الرقابة على البنوك
الإدارة العامة للرقابة على البنوك
إدارة المراكز المالية

2011 / 4 / 7م

NO:

7- على المراجع الخارجي بذل عناية مهنية خاصة فيما يتعلق بالأمر التالي:-

- أ- التحقق من أن أرصدة حسابات البنك لدى البنوك هي أموال سائلة وحرة فعلا وغير مقيدة بأيّة التزمّات، كما وأن المطابقات لا تظهر أية مبالغ معلقة مع ضرورة الإشارة إلى حجم الأرصدة المقيدة الموجودة لدى أي بنك وتوضيح الغاية من ربطها وتجميدها وكذلك أية مبالغ معلقة في المطابقات مع تقدير حجم الخسائر التي قد تترتب على تلك المبالغ في حال وجودها .
- ب- التحقق من صحة أرصدة حسابات البنك الدائنة والمديّنة مع المركز الرئيسي والمؤسسات الماليّة الشقيقة والتابعة واطهار حجم تلك المبالغ بالتفصيل في بند مستقل وضرورة الإشارة إلى حجم المبالغ المقيدة وتوضيح الغاية من ربطها وتجميدها وضرورة إبراز أية مبالغ معلقة مع تقدير حجم الخسائر التي قد تترتب على تلك المبالغ في حال وجودها.
- ج- التحقق من صحة احتساب وقيد الفوائد المقبوضة والمدفوعة في تواريخ استحقاقها والتأكد من أنها تحول إلى حساب الأرباح والخسائر بالعملة المحلية في تاريخ الاستحقاق وذلك فيما يخص تعامل البنك مع البنوك ولاسيما المركز الرئيسي والقروع والبنوك والمؤسسات الماليّة الشقيقة والتابعة. وضرورة الإشارة إلى أية إجراءات تخالف القواعد المحاسبية والاعراف المصرفية المتبعة في هذا الشأن .
- د- التحقق والافادة عن صحة أرصدة الألتزامات العرضية وحسابات التسوية بما فيها حسابات المركز والقروع والتحقق من أنها لا تشمل أية بنود معلقة منذ فترة غير معقولة أو أية بنود غير طبيعية وغير مؤقته تخفي تعرض البنك لمخاطر التعامل بالنقد الأجنبي أو تترتب أية خسائر على المركز المالي للبنك .

ثانياً أمور أخرى يجب الالتزام بها:-

- 1- في حالة استقالة المراجع الخارجي أو تعرضه للإقالة يتوجب عليه تزويد البنك المركزي بكتاب توضيحي يشرح فيه أسباب وملابسات الإستقالة أو الإقالة.
- 2- على المراجع الخارجي إبلاغ البنك المركزي فوراً عن:-
- أي صعوبات أو ضغوطات تعترضهم خلال قيامهم بواجباتهم.
- أي مخالفات يفتضي الإبلاغ عنها فوراً بموجب القوانين والأنظمة والتعاميم والمبشورات الدوريّة وتلك التي يعتقد المراجع الخارجي ان واجبه المهني يفرض عليه إبلاغ البنك المركزي عنها.
- 3- على المراجع الخارجي التقيد بمعايير التدقيق الدولية وتعليمات البنك المركزي مع التوفيق بين الامكانيات البشرية والمادية والتقنية المتوفرة لديه خاصة فيما يتعلق بعدد الشركاء وكفائاتهم والخبرة المكتسبة من عملهم في مراجعة بيانات البنوك وعدد البنوك المتعاقد معها وحجمها .

HEAD OFFICE
SANA'Aالمركز الرئيسي
صنعاء

Sana'a: -----

NO:

قطاع الرقابة على البنوك
الإدارة العامة للرقابة على البنوك
إدارة المراكز المالية

2011 /4/7م

4- على المراجع الخارجي تقييم النظام الآلي ودرجة الأمان والأعمال التي تقوم بها الإدارة المختصة وإيداء رأي صريح بذلك.

ثالثاً- على المراجع الخارجي إعداد التقارير المذكورة أعلاه ورافقها مع الميزانية السنوية أو تسليمها بشكل منفرد الى البنك المركزي دفعة واحدة في موعدها المحدد نهاية شهر ابريل من كل عام وفي الحالات الإستثنائية التي لايمكن للمراجع الالتزام بموعد تسليم التقارير المبينة أعلاه يتوجب عليه التقدم بطلب موافقة البنك المركزي لتمديد مهلة تقديم هذه التقارير معللاً الأسباب وفترة التمديد المطلوبة.

على كافة البنوك الإلتزام بمضمون هذا المنشور وتسليم نسخة منه للمراجعين الخارجيين للإلتزام بمحتواه وإفادة البنك المركزي بما يفيد الإلتزام.

يرجى الإلتزام بمضمون هذا المنشور لما فيه المصلحة العامة.

وتقبلوا تحياتنا،،،،

محمد سعد الروضي
وكيل المحافظ لقطاع الرقابة على البنوك